



EM/RC70/R.3 Add.1
ش م/ل إ 70/ق-3 إضافة 1
تشرين الأول/أكتوبر 2023

اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط
الدورة السبعون
البند 3 (ب) من جدول الأعمال المؤقت

الآثار المالية والإدارية للقرارات المقترحة اعتمادها من اللجنة الإقليمية على أمانة المنظمة

القرار: ش م/ل إ 70/ق-3 تعزيز استعداد الصحة العامة للتجمّعات البشرية الحاشدة في إقليم شرق المتوسط
ألف. الصلة بالميزانية البرمجية المعتمدة للثلاثية 2023-2022
1. مُخرج (مخرجات) الميزانية البرمجية المُعتمدة للثلاثية 2023-2022، التي سَيُنْفَذُ بموجبها مشروعُ هذا القرار، إذا اعتمد: الأولوية الاستراتيجية 2: حماية مليار شخص آخر من الطوارئ الصحية على نحو أفضل الحصيلة 1.2: تأهّب البلدان لمواجهة الطوارئ الصحية المُخرج 1-2-3: استعداد البلدان من الناحية التشغيلية لتقدير المخاطر، وأوجه الضعف التي حُدِدت وإدارتها
2. شرح موجز لأسباب النظر في مشروع القرار إذا لم تكن له أي صلة بالنتائج المبيّنة في الميزانية البرمجية المُعتمدة للثلاثية 2023-2022: غير منطبق
3. بيان أي أعمال إضافية سيتعين على الأمانة الاضطلاع بها خلال الثلاثية 2023-2022، ولا يمكن تغطيتها في إطار الميزانية البرمجية المُعتمدة للثلاثية 2023-2022: غير منطبق
4. الإطار الزمني المُقدّر لتنفيذ القرار (بالسنوات أو الأشهر): 2023 إلى 2028
باء. آثار تنفيذ القرار على الأمانة فيما يخص الموارد
1. إجمالي مستويات الموارد المطلوب إدراجها في الميزانية لتنفيذ القرار: 0.67 مليون دولار أمريكي
2. أ. مستويات الميزانية المُقدّرة المطلوبة التي يُمكن إدراجها في الميزانية البرمجية المعتمدة للثلاثية 2023-2022: 0.20 مليون دولار أمريكي ب. مستويات الميزانية المُقدّرة المطلوبة بالإضافة إلى المبلغ المُدرج فعلاً في الميزانية البرمجية المعتمدة للثلاثية 2022-2023: غير منطبق

3. المتطلبات المقدرة من الموارد المقرر إدراجها في الميزانية البرمجية المقترحة للثنائية :2025-2024 0.21 مليون دولار أمريكي
4. المتطلبات المقدرة من الموارد المقرر إدراجها في الميزانيات البرمجية المقترحة للثنائيات المقبلة: 0.26 مليون دولار أمريكي
5. مستوى الموارد المتاحة بالفعل لتمويل تنفيذ القرار في الثنائية الحالية: - الموارد المتاحة لتمويل القرار في الثنائية الحالية: غير منطبق - فجوة التمويل المتبقية في الثنائية الحالية: 0.20 مليون دولار أمريكي - الموارد المقدرة غير المتوفرة بعد، إن وجدت، التي من شأنها أن تساعد في سد فجوة التمويل في الثنائية الحالية: غير منطبق

ملحق. توزيع المتطلبات المقدرة من الموارد (محسوبة بملايين الدولارات الأمريكية)

الثنائية	التكاليف	المكاتب القطرية	المكتب الإقليمي	المجموع
باء-2-أ: المدرج بالفعل في الميزانية البرمجية المعتمدة للثنائية 2023-2022	الموظفون			
	تكاليف الأنشطة		0.20	0.20
	المجموع	0.00	0.20	0.20
باء-2-ب: الموارد الإضافية للثنائية 2023-2022	الموظفون			
	تكاليف الأنشطة			
	المجموع	0.00	0.00	0.00
باء-3: الميزانية البرمجية للثنائية 2025-2024 التي سُتوضع لاحقاً	الموظفون			
	تكاليف الأنشطة		0.21	0.21
	المجموع	0.00	0.21	0.21
باء-4: الثنائيات المقبلة التي سيُخطط لها لاحقاً (الميزانية البرمجية 2026-2027)	الموظفون			
	تكاليف الأنشطة		0.26	0.26
	المجموع		0.26	0.26
المجموع الكلي		0.00	0.67	0.67

= = =

مبادئ توجيهية لملء النموذج

القسم ألف: الصلة بالميزانية البرمجية المعتمدة للثنائية 2023-2022

ألف-1: مُخرج (مخرجات) الميزانية البرمجية المعتمدة للثنائية 2023-2022 التي سَيُنقَدُ بموجبها مشروعُ هذا القرار، إذا اعتُمد

يرجى ذكر المُخرج أو المخرجات البرمجية التي ستُدْرَج في إطارها ميزانية العمل المطلوب لتنفيذ القرار، ويُنفَّذ هذا العمل من خلالها. وفي معظم الحالات، ينبغي ألا يشمل ذلك أكثر من 3 مخرجات، إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك. وينبغي أن تكون الإجابة «غير مُنطبق» في الحالات النادرة التي لا توجد فيها صلة بالميزانية البرمجية المعتمدة (انظر القسم ألف-2).

ألف-2: شرح موجز لأسباب النظر في مشروع القرار إذا لم تكن له أي صلة بالنتائج المبيّنة في الميزانية البرمجية المعتمدة للثنائية 2023-2022:

يُرجى ملء هذا القسم فقط إذا كانت الإجابة على ألف-1 "غير مُنطبق". وفي معظم الحالات ستكون الإجابة الأكثر شيوعاً "غير مُنطبق"، لوجود عدد قليل جداً من القرارات أو المقررات الإجرائية التي لا تتعلق بنتيجة سبق التخطيط لها في الميزانية البرمجية المعتمدة.

ألف-3: أي أعمال إضافية سيتعين على الأمانة الاضطلاع بها خلال الثنائية 2023-2022، ولا يمكن تغطيتها في إطار الميزانية البرمجية المعتمدة للثنائية 2023-2022:

يجب ملء هذا القسم إذا استُكمل القسم ألف-2، ولكن هذا أمر نادر الحدوث كما ذكر أعلاه. وإذا حدث ذلك، ينبغي الاقتصاد الشديد في استخدام هذا القسم لأنه يمثل طلباً فعلياً لرفع الحد الأقصى للميزانية، الأمر الذي ينبغي ألا يحدث إلا عند استيفاء المعايير التالية:

- العمل المطلوب لتنفيذ القرار لم يكن مخططاً له، على الإطلاق، في خطط العمل الحالية؛
- من المرجح جداً استخدام 100% من الحد الأقصى المعتمد للمُخرج (المخرجات) التي ستُدْرَج ميزانية العمل في إطارها بحلول نهاية الثنائية، لذا لن يتبقى أي حيز يمكن تخصيصه بشكل واقعي لتنفيذ القرار من خلال إعادة البرمجة في إطار المخرجات و/أو مراكز الميزانية أو بينها؛
- من المحتمل جداً أن تتوفر قدرة (بشرية ومالية) كافية لتنفيذ القرار، بافتراض وجود حيز كافٍ في الميزانية؛
- إجمالي المبلغ الذي ستقدّر تكلفته يبلغ 10 ملايين دولار أمريكي على الأقل.

ألف-4: الإطار الزمني المُقدَّر لتنفيذ القرار (بالسنوات أو الأشهر):

يشير هذا القسم إلى الإطار الزمني الكامل الذي سَيُنقَدُ القرارُ خلاله، وينبغي أن يُستمد من نص القرار المقترح. وإذا لم توجد نقطة نهاية واضحة للتنفيذ من المنظور التقني، يمكن اعتبار تاريخ الانتهاء على أنه آخر تاريخ مطلوب فيه من المدير الإقليمي تقديم تقرير إلى اللجنة الإقليمية. وسيحدد ذلك مستويات تقدير التكاليف في مختلف الثنائيات، وهو الأمر المطلوب في القسم باء.

القسم باء: آثار تنفيذ القرار على الأمانة فيما يخص الموارد

بوجه عام، تشير عبارة «المتطلبات من الموارد» إلى المصروفات المخطط أن تتحملها أمانة المنظمة من أجل تنفيذ العمل المطلوب بموجب القرار في حال اعتماده. ويكون هذا العمل محددًا في فقرات منطوق مشروع القرار. ولا يشير ذلك إلى التمويل الفعلي في حد ذاته، بل يشير فقط إلى التكلفة اللازمة لإنجاز هذا العمل. وسيتعين بعد ذلك تمويل كل ما جرى تقدير تكلفته من خلال الممارسات القياسية للمنظمة بشأن حشد الموارد وتخصيصها.

ويستند تقدير التكاليف اللازمة لتنفيذ قرار ما إلى المنطق ذاته الذي ينطبق على تخصيص الميزانية البرمجية. وينبغي أن تكون هذه العملية تصاعدية من القاعدة إلى القمة، وأن يكون هدفها تحديد مستوى الموارد المطلوبة عبر الإقليم من أجل تحقيق النتائج المحددة في فقرات منطوق القرار. وينبغي تقسيم هذه التكاليف في الملحق (انظر أدناه) حسب الموظفين والأنشطة. وما لم يكن تقدير التكاليف منخفضًا بشدة، فإنها قد تكون تقديرات عالية المستوى ولن تُنفذ تنفيذًا دقيقًا (على سبيل المثال، إذا كانت مقسومة 50/50 بين الموظفين والأنشطة، فإنه من الممكن تنفيذها عند تفعيل القرار بنسبة 60/40 إذا لزم الأمر). ويمكن أيضًا تعديل المستويات الدقيقة في الثنائيات اللاحقة.

وينبغي مراعاة تقديرات التكاليف اللازمة لتنفيذ القرار في الثنائيات التي تعقب الثنائية الحالية عند تخطيط الميزانيات البرمجية لتلك الثنائيات. لذا ينبغي أن تتضمن الميزانيات البرمجية المستقبلية أي عمل طلبت الدول الأعضاء أن تؤديه الأمانة من خلال موافقتها على القرارات والمقررات الإجرائية، وينبغي مراعاة ذلك عند تحديد مستويات تقدير التكاليف.

باء-1: إجمالي مستويات الموارد المطلوب إدراجها في الميزانية لتنفيذ القرار، محسوبة بملايين الدولارات الأمريكية: هذا هو إجمالي مستويات الموارد اللازمة لتنفيذ القرار إلى حين نقطة انتهائه، على النحو المحدد في ألف-4. ويساوي هذا الإجمالي حاصل جمع الأقسام من باء-2 إلى باء-4، التي تقسم هذا الإجمالي حسب الثنائية، ويعادل الإجمالي المذكور في الجدول الوارد في الملحق.

ويقتصر تقدير التكاليف على العمل المطلوب من الأمانة تنفيذه في فقرات منطوق مشروع القرار (الذي يشير إلى الأمانة بلفظ "المدير الإقليمي"). وعلى سبيل المثال، إذا كان قرار ما يطلب من الأمانة أن تضع استراتيجية مدتها 10 سنوات لتتنظر فيها اللجنة الإقليمية في غضون عام واحد، فلا ينبغي أن تشمل تكلفة هذا القرار الاستثمارات اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية؛ بل ينبغي أن تشمل فقط ما سيتعين على المنظمة أن تخصصه من الميزانية لوضع هذه الاستراتيجية خلال العام المقبل. فإذا وافقت اللجنة الإقليمية على الاستراتيجية، في غضون عام، تُقدّر من جديد تكاليف التنفيذ على مدى السنوات العشر، وفقًا لما يقتضيه القرار المعتمد آنذاك.

مع مراعاة أن تقدير التكاليف يشمل فقط التكاليف التي ستتحملها الأمانة. ومن ثم، لا تدخل فيه الاستثمارات الإضافية التي قد تُطلب من الدول الأعضاء أو الشركاء الآخرين.

وينبغي أن تكون تقديرات التكاليف الواردة في هذا القسم وفي بقية القسم باء مجاميع كليةً فقط، وأن تعرض بصيغة x.xx مليون دولار أمريكي. فعلى سبيل المثال، إذا كان القرار يتكلف 4 ملايين دولار فإن التكلفة تُعرض

كالتالي: 4.00 ملايين دولار أمريكي. وستُذكر التقسيمات حسب مستويات المكتب الإقليمي والمكاتب القطرية والرواتب/الأنشطة في الجدول المرفق (انظر أدناه).

باء-2-أ: مستويات الميزانية المُقدَّرة المطلوبة التي يُمكن إدراجها في الميزانية البرمجية المعتمدة للثنائية 2022-2023، محسوبة بملايين الدولارات الأمريكية:

يعرض هذا القسم تكلفة العمل المطلوب الذي خُطِّط له بالفعل في إطار الميزانية البرمجية المعتمدة. ومن المتوقع بالنسبة لمعظم الولايات أن يكون العمل المطلوب لتنفيذ القرار متوائماً برنامجياً وميزانياً مع الميزانية البرمجية، ومع العمل المصاحب للقرار والمخطط له فعلاً، ومن ثم لن توجد حاجة إلى تغيير الحد الأقصى المعتمد بالفعل. ويُوصى بشدة بذكر تكلفة تنفيذ القرار في الثنائية الحالية هنا، ما لم يكن هناك ما يبرر إدخال زيادات استثنائية وكبيرة على الحد الأقصى.

باء-2-ب: مستويات الميزانية المُقدَّرة المطلوبة بالإضافة إلى تلك التي أُدرجت بالفعل في الميزانية البرمجية المعتمدة للثنائية 2022-2023، محسوبة بملايين الدولارات الأمريكية:

من المتوقع أن يكون بالإمكان إدراج معظم القرارات في النطاق الحالي و/أو الميزانية الحالية للميزانية البرمجية الحالية (القسم باء-2-أ). لذا يجب الاقتصاد في استخدام هذا القسم قدر الإمكان، إذا كان عمل ما قد ذُكر بالتفصيل في القسم ألف-3. وينبغي ذكر متطلبات الحد الأقصى الإضافية في الثنائية الحالية في هذا القسم.

والسبب الرئيسي لتجنب استخدام القسم باء-2-ب، إن أمكن، هو أنه يشكل طلباً مباشراً إلى الدول الأعضاء للموافقة على زيادة الحد الأقصى الحالي. وهذا أمر تتعامل معه الدول الأعضاء بحساسية بالغة وتطلب له تبريراً قوياً جداً. وإذا تعذر توفير هذا التبرير، فمن المرجح جداً أن تمتنع الدول الأعضاء عن الموافقة، انتظاراً لإعادة تقديم تقدير التكاليف، مع انتقال جميع التكاليف للثنائية الحالية من القسم باء-2-ب إلى القسم باء-2-أ. لذلك، ينبغي، قبل إدخال أي شيء في القسم باء-2-ب، النظر بجدية فيما إذا كان ضرورياً للغاية.

باء-3: المتطلبات المُقدَّرة من الموارد المقرر إدراجها في الميزانية البرمجية المقترحة للثنائية 2024-2025، محسوبة بملايين الدولارات الأمريكية:

كما ذُكر أعلاه، ينبغي تلخيص مستويات التكاليف المخطط إدراجها في الثنائية القادمة هنا، باتباع المنطق نفسه الوارد أعلاه.

وعندما يمكن استنباط تقديرات التكاليف من ثنائية إلى أخرى، يُوصى بإدراج زيادة تراكمية قدرها 4% لتكون تسويةً قياسية مراعاةً للتضخم: ويعني ذلك 104% من المبالغ المخطط لها في الثنائية الأخيرة، سواء كانت فعلية أم مُستنبطة.

باء-4: المتطلبات المُقدَّرة من الموارد المقرر إدراجها في الميزانيات البرمجية المقترحة للثنائيات المقبلة، محسوبة بملايين الدولارات الأمريكية:

- على غرار القسم باء-3، يُعد هذا القسم امتداداً لتقدير التكاليف المُعد وفقاً للمنطق نفسه، ولكنه مخصص لباقي فترة التنفيذ على النحو المحدد في القسم ألف-4. وليس من الضروري تقسيم الثنائيات كل ثنائية على حدة، ولكن ينبغي النظر فيما إذا كان سيُطلب الاضطلاع بالمستوى نفسه من العمل في

كل ثنائية، أو ما إذا كان من الضروري توسيع نطاق العمل أو تقليصه. ويمكن مراعاة ذلك عند تحديد المجموع الكلي.

باء-5: مستوى الموارد المتاحة بالفعل لتمويل تنفيذ القرار في الثنائية الحالية، محسوبة بملايين الدولارات الأمريكية

- الموارد المتاحة لتمويل القرار في الثنائية الحالية:
- فجوة التمويل المتبقية في الثنائية الحالية:
- الموارد المُقدَّرة غير المتوفرة بعد التي من شأنها أن تساعد في سد فجوة التمويل في الثنائية الحالية، إن وُجدت:

هذا القسم للرجوع إليه فقط. برغم أن تقدير التكاليف أمر لا توجهه الموارد الفعلية، فقد تسترشد الدول الأعضاء به إذا طُلب منها الموافقة على قرار قُدِّرَت تكاليفه مثلاً بمبلغ 25 مليون دولار أمريكي على مدى سنة واحدة، في حين يتوفر فقط 25 ألف دولار أمريكي، ولا توجد توقعات واقعية لحشد الموارد. وقد يدفع ذلك الدول الأعضاء إلى التساؤل عما إذا كان تقدير التكاليف، أو حتى القرار نفسه، واقعياً من الأساس.

وبناء عليه، ينبغي لهذا القسم أن يبين ذلك في النقاط الثلاث التالية:

- الأموال الفعلية المتاحة حالياً، إن وجدت؛
- والفجوة التمويلية (أي مجموع تقدير التكاليف الوارد في باء-1 مخصصاً منه الأموال المتاحة)؛
- والموارد المتوقع حشدها قريباً، إن وجدت.

وتكون جميع الأرقام بصيغة x.xx مليون دولار أمريكي.

وتجدر الإشارة إلى أن قراراً قُدِّرَت تكاليفه تقديراً صحيحاً يمكن أن يكون أداة قيِّمة لحشد الموارد لدى الجهات المانحة، عقب اعتماده من اللجنة الإقليمية.

الملحق: توزيع المتطلبات المُقدَّرة من الموارد (بملايين الدولارات الأمريكية)

يتألف الجدول هنا من توزيع التكاليف الإجمالية في الأقسام باء-2 وباء-3 وباء-4، حسب مستويات المكتب الإقليمي والمكاتب القطرية ونوع الإنفاق المقرر. وينبغي أن تطابق هذه المجاميع تلك المجاميع الواردة في الأقسام المعنية. وكما ذكر أعلاه، ينبغي أن تُكتب المجاميع بصيغة x.xx مليون دولار أمريكي، ما لم يكن مجموع التكاليف المُقدَّرة أقل من مليون دولار أمريكي، وفي هذه الحالة يمكن كتابته بالآلاف الدولارات الأمريكية.

لا تُقدِّم فرادى المكاتب القطرية تقديرات التكاليف، بل إن تقديرات التكاليف تُعرض ببساطة كمجموع لكل التكاليف المُقدَّرة على تلك المستويات. ويتيح ذلك مرونة إدارية أكبر لإعادة البرمجة في تواريخ لاحقة، وفقاً لما تؤول إليه الظروف الدقيقة. ومع ذلك فإن الممارسة المثالية هي أن تُقدر التكاليف على مستوى كل بلد على حدة، ثم تُعرض كمجموع. وسيكون بمقدور مُقدِّم العرض أن يشير إلى التفاصيل التي اعتمد عليها في وضع التقدير إذا طُرح تساؤل بشأن التقدير تحديداً، ومع ذلك لا يلزم أن توافق فرادى مراكز الميزانية على ذلك التقدير للتكاليف. وينبغي حساب التكاليف بدقة للموظفين في المكاتب القطرية وفقاً لمتوسطات تكاليف الوظائف المتاحة عبر الرابط:

<https://intranet.who.int/homes/prp/budget/costaverages/index.shtml>